

على الحكومة أن تتخذ كل الإجراءات الكفيلة بتعزيز الأمن الغذائي الصالح محذرا من إلغاء قرار تثبيت الأسعار: موجة الغلاء ستكوي جيوب المواطنين



■ خليل الصالح

حذر النائب خليل الصالح من إقدام وزارة التجارة على خطوة إلغاء قرار تثبيت الأسعار مشيراً إلى أن موجة الغلاء تكوي جيوب المواطنين والقرار سيفتح الباب أمام زيادات تفوق قدرتهم.

وأكد الصالح إن مسؤولية الحكومة في ملف الحفاظ على استقرار أسعار السلع في هذه المرحلة كبيرة جداً وعليها أن تتخذ كل الإجراءات الكفيلة بتعزيز الأمن الغذائي في البلاد وضمان استمرار تدفق السلع مع عدم ارتفاع أسعارها. وطلب الصالح وزارة التجارة باتخاذ إجراءات استثنائية لحماية المستهلك من الغلاء الذي بات يلتهم المداخل ويزيد العبء على الأسر الكويتية.

الكندري: على رئيس الوزراء وقف التعيينات التنفيذية في «التعاونيات»



■ عبدالكريم الكندري

طالب النائب د. عبدالكريم الكندري رئيس الحكومة بوقف جميع قرارات الوزراء التنفيذية وتحديد التعيينات بالتعاونيات التي قام بها وزير الشؤون.

وأضاف الكندري «على الأخير أن يعلن بشكل محدد وواضح موعد جميع انتخابات الجمعيات التعاونية التي يجب أن تعقد بعد العيد كما صرح وكيل الوزارة سابقاً».

فارس العتيبي يسأل وزير المالية عن إجراءات تعيين قيادي في الخطوط الجوية الكويتية



■ فارس العتيبي

وجه النائب فارس سعد العتيبي سؤالاً برلمانياً إلى وزير المالية والشؤون الاقتصادية عبد الوهاب الرشيد بشأن تعيين مساعد الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية في الخطوط الجوية الكويتية وما هي الإجراءات التي تمت في تعيينه؟ ويرجى تزويدي بصورة ضوئية من محضر اجتماع مجلس الإدارة الذي تمت الموافقة فيه على تعيين المذكور.

4- يرجى تزويدي بصورة ضوئية من عقد تعيين «مساعد الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية» الحالي، وما هي المزايا المالية التي يتحصل عليها من شغل الوظيفة؟ وصورة ضوئية من السيرة الذاتية والمؤهلات العلمية والخبرة السابقة. مع بيان جهة العمل السابقة للمذكور وسبب انتهاء خدماته بها أن وجد.

5- يرجى تزويدي بكشف يوضح أسماء وعدد الموظفين غير الكويتيين الذين يشغلون وظائف قيادية في الخطوط الجوية الكويتية.

الغانم هنا نظراءه في تنزانيا ونذر لاند بمناسبة العيد الوطني للبلدين

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس ببرقية تهنئة إلى رئيسة المجلس الوطني في جمهورية تنزانيا الاتحادية تولى أكسون، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدها.

كما بعث الغانم ببرقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس الشيوخ في مملكة نذر لاند جان أنثوني بروجن ورئيسة مجلس النواب فيرا بيركامب، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.



■ مرزوق الغانم

هشام الصالح للسعيد: ما صحة استيلاء أحد موظفي «الصحة» على حساب الوزارة بـ «تويتر»؟



■ هشام الصالح



■ وزير الصحة

المتعلقة بانتشار جائحة كورونا وتداعياتها؟

3- ألا تتوفر لدى الوزارة ضمن هيكلها التنظيمي إدارة متخصصة بالإعلام والتواصل؟ ذات طابع مؤسسي يحضن أعمالها عن التصرفات أو الرغبات الفردية أيا كانت مبرراتها وأسبابها؟

4- تزويدي بكشف عن تنظيم وهيكلية قطاع الإعلام والتواصل بالوزارة وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات بها وخاصة تنظيم الحسابات الإلكترونية والموقع الرسمي للوزارة.

5- تزويدي ببيان تفصيلي عن الإجراءات والخطوات التي

فحسب بل تتطلب منكم تقديم التوضيحات الضرورية والإجابة عن عدة أسئلة بشأن ملائمة حسابها على حساب حكومي رسمي؛

لذا يرجى افادتي عن الآتي:

1- ما مدى صحة خبر استيلاء أحد موظفي الوزارة على حسابها بتويتر وإيقاف التغريد منه منذ 9 أبريل الجاري؟

2- كيف تسمح الوزارة بتحكم موظف واحد في حسابها على موقع التواصل الاجتماعي رغم أهميته في نشر بياناتها وتصريحاتها الرسمية وإطلاع الرأي العام على المستجدات خاصة في الظروف الاستثنائية

وجه النائب د. هشام الصالح سؤالاً إلى وزير الصحة د. خالد السعيد قال في مقدمته: أوقف وزارة الصحة وبشكل مفاجئ التغريد عبر حسابها على تويتر وأفادت صحيفة «الجريدة» في عددها ليوم 19 أبريل 2022 - عن مصادر مطلعة - أن هذا الحساب بحوزة موظف في الوزارة له خلاف مع المسؤولين جعله يرفض التعاون معهم ويوقف تشغيل الحساب الذي كانت الوزارة تطلع عبره المواطنين والمقيمين على البيانات والتصريحات اليومية التي لا تخفى أهميتها بالنسبة للتواصل مع الرأي العام في المجال الصحي. إن هذه الواقعة لا تثير الاستغراب

في مذكرة لها أرفقها الجلاوي خلال رده على السويط بهذا الشأن

«النيابة العامة»: لا يوجد في القوانين الجزائية

تصنيف لقضايا الرأي أو المفردين أو السياسيين



■ النيابة العامة

جاء على نحو يتسم بالتجهيل ولا يستقيم مع أي ضابط موضوعي أو زمني أو إحصائي، فالإحصائيات الجزائية لا تقوم على أساس شخصي، ومن ثم فإنها لا تعرف تصنيفاً للمحكوم عليهم تبعاً لكونهم من المفردين أو أصحاب الرأي أو السياسيين، إضافة إلى أن المرسوم بقانون والقانونين، المشار إليهم، قد بدأ تطبيق أحكامهم منذ الأعوام 1979 و2006 و2015 على التوالي، بما يعني تطبيق أحكامهم على عدد من الوقائع التي يتعذر حصرها».

وبناء على ذلك، اختتمت النيابة مذكرتها بالإشارة إلى أنه «ليس لديها من المعلومات ما يمكنها موافاتكم بها في هذا الصدد».

أكدت النيابة العامة أنه لا يوجد في القوانين الجزائية تصنيف للقضايا بما يسمى قضايا الرأي أو المفردين أو السياسيين.

جاء ذلك في مذكرة للنيابة العامة أرفقها وزير العدل وزير الدولة لشؤون النزاهة المستشار جمال الجلاوي، في رده على سؤال برلماني للنائب ثامر السويط في شأن «عدد المحكوم عليهم من المفردين وأصحاب الرأي والسياسيين، وكم عدد سنوات سجنهم والغرامات المالية عليهم منذ تطبيق القوانين المقيدة للحريات»، وفقاً لصحيفة «الرأي».

وجاء في رد النيابة أن القوانين المشار إليها في السؤال البرلماني وهي (المرسوم بقانون رقم 65 لسنة 1979 في شأن الاجتماعات العامة والتجمعات، والقانون رقم 3 لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر، والقانون رقم 63 لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات)، «جميعها قوانين جزائية وليست سياسية، قصد منها المشرع تنظيم الحق في التجمع وما